القضية الرابعة

مسلمو أوربا وموسم الأزمات

تطوّرات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتداعياتها

- الخبر العاجل وما بعده.
- مسلمو أوربا في البؤرة.
- قوانين وقرارات تحت وقع الصدمات.
- ارتدادات في حقل الفكر والثقافة.
- تبايُنات في المشهد.
- ما الذي أتى به العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؟

obeikandl.com

obeikandl.com

الخبر العاجل وما بعده

منذ أن نقلت الأنباء خبراً عاجلاً عن ارتطام طائرتيْن ببرجيْ مركز التجارة العالمي في نيويورك، أصبح تاريخ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر علامة زمنيّة فارقة على موسم حافل بالأزمات والضغوط، دخله مسلمو أوربا دون أن يُبْصِروا نهايتَه.

فطوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حملت كلّ سنةٍ أزمةً أو أكثر، شغلت عموم الساحة الأوربية وحفّت العلاقة مع مسلمي أوربا، حاضراً ومستقبلاً، بهالةٍ من الشكوك.

فمن واقعة برجيْ نيويورك، إلى تفجيرات مدريد في ٢٠٠٤م، فمقتل المخرج الهولندي فان جوغ وما أعقبه من اضطرابات عارمة في السنة ذاتها، ثم تفجيرات لندن في ٢٠٠٥م. ثمّ حلّت أزمة الرسوم الدانمركية في سنة ٢٠٠٥م، والتي تحوّلت في السنوات التالية إلى عدوى عابرة لأوربا، ومن بعدها التقارير في عدد من بلدان القارّة عن ضبط محاولات لتنفيذ هجمات، وصولاً إلى قضيّة ما سُمِّي "حظر المآذن" في سويسرا في سنة ٢٠٠٩م، والتي تعيد إلى الأذهان حرمان تلميذات المدارس المسلمات في فرنسا من حق ارتداء اللباس الذي يُرِدن بموجب قانون صادر في ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤م، ومن ثمّ التحرّكات السياسية في أكثر من بلد أوربي لحظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة.

ولا جدال في أنّ الخطورة لا تكمن في تلك الأحداث بصورتها المجرّدة وحسب؛ بل في سياقاتها أيضاً. فهذه الأحداث جاءت مُتّصلة، بشكل أو بآخر، بالمرحلة التي شهدها العالم منذ الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م، كما أنّها أتت ضمن الموجة المروِّعة من الهجمات التي استهدفت المدنيين في مناطق متفرقة من العالم. أما السياقُ الآخرُ ذو الدلالة؛ فهو ما يتصل بربط الإسلام والثقافة الإسلامية قسراً بالإرهاب وترويع الآمنين

واستباحة دماء الأبرياء، علاوة على ما يتعلّق بمكامن الخوف والقلق والتوجّس من المسلمين.

وقد كان واضحاً أنّ هذا المسلسل من التطوّرات الجسيمة، إنما صبّ أساساً في مصلحة المحرِّضين ضد الوجود المسلم في أوربا، خاصة أنهم تذرّعوا بها لتعزيز مقولاتهم ودعاواهم، وأشاروا إليها باعتبارها براهين على ما يذهبون إليه في العادة من تحذيرات.

مسلمو أوربا في البـؤرة

لقد اكتشف مسلمو أوربا أنهم أضحَوْا في بؤرة الاهتمام بشكل غير مسبوق، لمجرّد أنّ مسلسلاً من التطوّرات جرى على أيدي من يُحسَبون على الإسلام. وقد كانت إحدى المفاجآت لبعض المراقبين في حالات بعينها (مثل تفجيرات لندن في صيف ٢٠٠٥م)، أنّ الأمر يتعلق أحياناً بأبناء المسلمين من الجيلين الثاني والثالث، فأثيرت بذلك شكوكٌ بشأن إمكانية اندماج الأجيال المسلمة الجديدة في البيئة الأوربية.

وقد لحقت بذلك المسلسل من التطوّرات الداهمة موجاتٌ متلاحقة من الجدل السياسي في البلدان الأوربية، بشأن مسألة "الإرهاب"، وكيفية التعامل مع الوجود المسلم في هذه البلدان، ومدى مناعة كل دولة من الاستهداف، خاصة في ظل تناقل أنباء مفعمة بالإثارة عن احتمالات تكرار هجمات دامية من بلد إلى آخر. وهكذا تعزّز الارتباط الذهنيّ في أوربا بين مفردة "الإرهاب" وما يمتّ إلى الإسلام والمسلمين بصلة.

وقد انشغلت أوساطٌ سياسيّةٌ أوربيةٌ عدّة بملف التعامل مع الوجود المسلم، فتنوّعت التقديرات وتعدّدت الرؤى المطروحة، بحسب كلِّ طرف وكلِّ دولة؛ فبرزت مواقف متحفِّظة وأخرى مترددة وثالثة منفتحة، في حين شهدت الساحة السياسية بعض التجاذبات بين الأطراف ذات الصلة.

وبشكل عام؛ **أمكن الاستنتاجُ بأنّ البلدان الأوربيةَ التي لديها صيغةٌ ما لتمثيل المسلمين أو التحدث باسمهم؛ كانت أقدر على إدارة ملف التعامل مع الوجود المسلم**، في حين كان الأمر مختلفاً في البلدان الأخرى التي ليس لديها جسم تمثيلي لمسلميها، وهي ذاتها التي شهدت بعض العثرات في هذا المجال. وفي ضوء ذلك؛ **تسارعت وتيرة المبادرات الرسمية الرامية إلى تحديد شركاء من المسلمين للدولة والمجتمع، ليقوموا بدور التمثيل المفقود**، بما يعين على إدارة العلاقة الرسميّة مع الوجود المسلم.

وقد بدا أحياناً أنّ الفوارق بين الأحزاب الأوربية المتباينة في ألوانها وتوجّهاتها؛ قد تقلّصت بوضوح في بعض الدول، فيما يتّصل بكيفية التعامل مع مسلميها، لتشيع تقاليد المحافظين ومعسكر اليمين حتى في ظل حكومات الوسط ويسار الوسط، ضمن ظاهرة "الانزياح نحو اليمين". وقد يكمُن تفسير ذلك في أنّ الظروف الداهمة التي شهدتها البلدان الأوربية، وموجات القلق من الهجمات المروِّعة المفتوحة على احتمالات عدة، قد غلّبت السياسات الوقائيّة وروح التعامل الأمنيّ مع الوجود المسلم، حتى مع الدعوات المتفرِّقة إلى تطوير العلاقة مع هذا الوجود.

وربما بقيت الشكوى التقليديّة من طبيعة التغطيات الإعلامية في أوربا المتعلقة بالشأن الإسلامي، على حالها طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلّا أنّ الجديد في الأمر هو **التركيز غير المسبوق في وسائل الإعلام الأوربية والعالمية على مسلمي أوربا على وجه الخصوص، وفي سياقات مأزومة.**

ويرقى الأمر إلى أن يبدو في نظر بعض المواكبين لذلك على أنه "حملات تحريضية"، إن جاز التعبير. فقد تمّ إفراد تغطيات موسّعة وتحقيقات وأعمدة رأي لتناول ملفات المساجد والمراكز والمؤسسات والشخصيات الإسلامية في عموم أوربا بطريقة كثيراً ما افتقرت إلى التوازن، بل ربما اتسمت بالإثارة والتحريض.

وهكذا انضوت بعض التفاعلات الإعلامية الجارية في جوقة إسباغ نعوت

التزمّت والتشدّد على المؤسسات المعروفة باعتدالها ووسطيّتها. وكثيراً ما تذرّع القائمون على التغطيات الإعلامية السلبيّة بأنّ لديهم تقارير أو إفادات رسمية يستندون إليها في ادعاءاتهم، إلّا أنّ إمعان النظر وتحليل طبيعة المصادر يقودان المرء إلى تبيُّن **دوْر هام وفاعل تقوم به مراكز توثيق وبحث** (معروفة بانحيازها إلى الاحتلال الإسرائيلي وبتحريضها على المؤسسات الإسلامية المعتدلة) في الخروج بهذه التقارير بطريقة تفتقر إلى الموضوعيّة والمهنيّة، كما أنّ أعمال بعض هذه المراكز والمؤسسات منشورة ومتاحة وتَشي بوجهاتها المتحيِّزة.

قوانين وقرارات تحت وقع الصدمات

عند العودة بالأذهان إلى الوراء، عبر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سيتضح للمرء أنّ الأحداث المدوِّية، مثل ما شهده الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر **٢٠٠١**م، وهجمات مدريد في آذار/ مارس **٢٠٠٤**م، وموجة العنف في هولندا في خريف **٢٠٠٤**م، ثمّ ما شهدته لندن في صيف **٢٠٠٥**م؛ قد أسفرت جميعها عن سنّ قوانين جديدة، أو إصدار مواد تشريعية غير مسبوقة غالباً، فضلاً عن اتخاذ إجراءات وتدابير على المستوى التنفيذي.

وتندرج هذه الحزَم التشريعية وجملة القرارات التنفيذية؛ في سياق المساعي التي تحمل لافتة "مكافحة الإرهاب"، لكنها تتعدّى التعامل مع ظاهرة العنف والترويع بصورتها المجرّدة؛ إلى إعادة صياغة التعامل مع الحضور المسلم في بعض الحالات.

وفيما يتعلّق بالجدل المزمن في البلدان الأوربية بشأن قوانين الهجرة واللجوء، والإجراءات المنظِّمة لذلك؛ فإنّ مسلسل الأزمات ذاك قد أدّى في بعض الحالات إلى مزيدٍ من التشدُّد في هذه القوانين والإجراءات، سواء على المستوى القُطري، أم على المستوى الأوربي الموحّد.

ومن تابع الجدل السياسيّ والتغطيات الإعلاميّة فيما يتعلق بالشأن الإسلاميّ

في عددٍ غير قليلٍ من البلدان الأوربية، ربما تبلور لديه الانطباع بوجود "أزمة ثقة" مع مسلمي البلاد.

ولقد ساهمت تطوّراتُ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الحافلة بالحروب والهجمات والإنذارات، في **تقديم النزعة الأمنيّة على ضمانات حقوق الإنسان في عموم العالم الغربي**. ومن المؤسف أنّ الشعوب المعنيّة لم تُبْدِ اعتراضات ملموسة على ذلك، ربما لاستشعارها الخطر أو لأنّها رأت أن الأمنَ من ضرورات الحياة في حين تأتي حقوق الإنسان في أولويات لاحقة. إلّا أنّ المُقلق بصفة خاصة أنّ **المسلمين هم أكثر قطاعات الجمهور في البلدان الأوربية تضرّراً من أي تراجعات في مجال الحقوق والحريات**، باعتبار أنهم موضوعون أساساً في بؤرة الاهتمام، أو أنهم يمثّلون "كومة القش" التي ينبغي التفتيش عن "الإبر المُؤْذية" التي يُفترَض وجودها داخلها، ولا خيار هنا سوى "النبش والبعثرة"، بكل ما يعنيه ذلك.

وهكذا اتسم العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتطوّر جسيم في عدد من البلدان الأوربية، تمثّلت بصياغة ملامح بيئةٍ قانونيّةٍ وإجرائيّةٍ استثنائية مختصة إلى حدٍّ ما بالمسلمين دون غيرهم. فأصبح التحاق المسلمين ببعض مواقع العمل الحسّاسة، كالمطارات مثلاً، مطلباً أبعد منالاً بالمقارنة بمواطنيهم الأوربيين الآخرين. وقد أضحى التعاملُ مع الإمام المسلم استثنائياً عن السياق العام للتعامل مع رجال الدين في هذا البلد الأوربي أو ذاك. أمّا المدرَسة الإسلامية فباتت في بعض الحالات موضعاً للاشتباه أو عرضة لوقف الدعم الرسمي عنها دون غيرها، بل قد تكون عرضة للإغلاق. هذا علاوة على القيود التي تمّ فرضها على النساء المسلمات حصراً في اختيار اللباس، سواء أكان غطاء للرأس في المدرسة أو التعليم أو بعض الوظائف، أم كان "نقاباً" في الأماكن العامة.

إنّ المُقلق بصفة خاصة؛ **أنّ ذلك جرى أحياناً متزامناً مع ظاهرة التحوّل نحو ما يمكن تسميته بـ"العنصرية الانتقائية"**. فالظاهرة العنصرية التي استهدفت

"الأجانب" في عدد من البلدان الأوربية في سنوات خلت؛ أخذت بالتركيز الحصري على المسلمين، متدثِّرةً في ذلك بعباءة "القلق من الإرهاب" و"الخشية من التطرّف الإسلامي"، وما إلى ذلك. وبهذا؛ فكثيراً ما اختلطت التقديرات المتعلقة بالموقف من الحضور المسلم، بحمّى "الإسلاموفوبيا"، خاصة عبر نزوع مثيري الهلع ممن يُوصَفون بـ"الخبراء" أحياناً، إلى التحذير من الوجود المسلم في أوربا بهذا الشكل أو ذاك.

ارتدادات في حقل الفكر والثقافة

لقد ترك موسمُ الأزماتِ ذاك بصماتِه على الجانب الفكريّ والثقافيّ أيضاً، خاصة مع الاتجاه المتنامي نحو إثارة تساؤلات أكثر تحديداً فيما يخصّ الإسلام والثقافة الإسلامية. ويمكن تلمُّس طبيعة هذه التساؤلات في السجالات الفكرية التي راجت في هذه المرحلة في وسائل الإعلام والمنتديات الثقافية. كما أنّ محاولات تشويه الإسلام في مجالات الأدب والثقافة قد تفاقمت أحياناً، وإن كانت الساحةُ الأوربيةُ قد شهدت أيضاً وفرة من الأعمال المنصفة الجديرة بالاحترام.

وبشكل وثيق الصلة بالنقاش الساخن المتعلِّق بالحضور الإسلاميِّ وتفاعلاته، حمل العقدُ الأوّل من القرن الحادي والعشرين إلى الفضاء العام الأوربي **جدلاً واسعاً ومتشعِّباً بشأن "الهُوِيّة" و"القيم" في أوربا**. وفي خضم هذا الجدل يمكن تحديد اتجاهين اثنين على الأقل؛ أحدهما يسعى إلى تقديم وصفة متحجِّرة لهذه الهوية والقيم، تقوم على الاستعلاء الضمني وإقصاء عدد من المكوِّنات والمؤثرات القائمة منها، في حين يتبنّى الاتجاه الآخر رؤية أكثر واقعية وانفتاحاً.

كما بدت الانعكاسات الفكرية والثقافية لتلك المرحلة المطبوعة بطابع الأزمة، ماثلة في ساحة مسلمي أوربا أنفسهم، عبر حالة من النقاش بشأن عدد من القضايا، ومن خلال التوافق المتزايد على ضرورة الخروج بمواقف واضحة للدولة والمجتمع تعبِّر عن توجهات المسلمين في هذه القارة ورؤاهم، سواء في

صيغة مواثيق وإعلانات، أو من خلال مذكرات وبيانات، ومن أبرز الشواهد على ذلك صدور "ميثاق المسلمين في أوربا". وقد يبدو الجدل أوضح في صفوف الشباب المسلم في القارة الأوربية، إذا ما استشعر بعضهم أنّ عليهم بلورة خياراتهم في التعاطي الأمثل مع المجتمع والحياة العامة في المراحل المحفوفة بالصعوبات والمفاجآت.

ومع الصدمات المتجدِّدة التي عاشها مسلمو أوربا، أخذت مرحلة انبهارهم بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في هذه القارّة بالتلاشي، عبر التفتّح على واقع أوربي حافل بالضغوط، وتتفاقم فيه الاتجاهاتُ التحريضيّة التي تستهدفهم مباشرة، في بيئةٍ ربما حسب كثيرون من قبل أنها مُسيّجة بما يكفي من النُّظُم القيميّة والدستوريّة والقانونيّة، التي تكفل الحقوق والحريّات للجميع.

تبايُـنـات في المشهد

لا ينبغي النظر إلى تطوّرات عقد كامل، وما جرّته من انعكاسات، بصورة تنزع إلى التعميم. فهناك تباينـاتٌ واضحة بين دولة أوربية وأخرى، بحسب التجربة التاريخيّة والحديثة لكلٍّ دولة في التعامل مع الأزمات الداهمة، وبمقتضى خبرة كلٍّ منها في التعاطي مع الحضور المسلم، وطبقاً للتوجّهات التي تحملها الأحزابُ الحاكمة والأطراف المؤثِّرة أيضاً.

وقد يبدو للمرء أيضاً شيءٌ من التباين داخل بعض البلدان الأوربية، خاصّة التي تقوم منها على النظام الاتحاديّ. ففي ألمانيا مثلاً؛ يلحظ المرء بعض الفوارق بين ولاية وأخرى، وهو ما يمكن ملاحظته في حالة الكانتونات السويسريّة أيضاً، أو بين شطريْ بلجيكا.

وقد يكون التباين مرتبطاً بخصوصيّة الوجود المسلم وما يتميّز به في هذا البلد أو ذاك، ومدى وجود فئات متّهمة بالتطرّف بين صفوف المسلمين. كما يتّضح التباينُ بالنظر إلى الخلفيات الإثنية لمسلمي أوربا أيضاً وما يحملونه من تجارب متنوِّعة وخبرات متعدِّدة.

ومن هنا تبرز ضرورة الحذر من مغبة إصدار تقديرات تقوم على التعميم، فتتجاهل الفوارق الهامّة بين بيئة أوربية وأخرى. فلا شك أنّ القارّة الأوربية، وإن كانت تضمّ حالاتٍ تدعو إلى القلق الكبير، فإنّ ذلك لا يطمس حقيقة أنّه ما زالت هناك حالات إيجابيّة نجحت على الأرجح في تجاوز عدد من الظروف الحرجة حتى الآن.

ما الذي أتى به العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؟

لقد عاش الوجود المسلم في أوربا منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م في خِضَمِّ مناخٍ أمنيٍّ غير مسبوق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان يبلغ ذروته بعد كلِّ محطة داهمةٍ من سنة إلى أخرى. والمؤكد أنّ هذا المناخ، لم يكن مريحاً بكل تأكيد من الناحية المبدئيّة؛ لا لأفراد المسلمين ولا لمساجدهم أو مؤسساتهم. وقد أوجد ذلك ظروفاً مساعدة على بروز ما يمكن وصفه بتجاوزات وانتهاكات لحقوق مسلمي أوربا وحرِّيّاتهم الفرديّة والجماعيّة على أيدي المشرِّعين تارة، وبعض أجهزة تنفيذ القوانين تارة أخرى.

ومع أن التركيز على البُعد الأمني تعاظمَ، فقد برزت أصواتٌ مسؤولة في أوربا تحدّثت عن الحاجة إلى تعامل "ثقافي" وعلاقة منفتحة مع التجمّعات المسلمة؛ إذ تشكّلت في بعض أنحاء أوربا ملامح توجّهات جديدة نسبياً، تقوم على إعادة النظر في الطابع العام للتعامل مع الحضور المسلم .**والملاحظ على أيِّ حال أنّ العلاقة مع الوجود المسلم والأطراف المؤثرة داخله شهدت بالفعل حراكاً متسارعاً، وربما برزت أطرافٌ وشخصيّات مسلمة على حساب أخرى، وربما انبعثت معادلات جديدة داخل بعض التجمّعات المسلمة قد لا تتفق مع الخصائص والتوازنات السابقة بالضرورة.** وما يدفع إلى إعادة النظر تلك قناعةُ بعض الأوساط في بلدان أوربية بضرورة ترتيب أوضاع مسلمي البلاد تلافياً للتطوّرات الحرجة أو للاتجاهات "غير المرغوبة"، وفق تقديرها.

ويمكن الوقوف على شعور عامّ بالحاجة إلى أطراف ممثلة للمسلمين في كل

بلد أوربي، إن لم يكن ذلك متاحاً من قبل .**فصانعو القرار ومسؤولو السُّلطات المختصّة يشعرون بأنهم معنيّون ببروز من يمكن التحدّث معه من المسلمين محليّاً**. لكنّ المساعي القائمة في البلدان الأوربية في هذا الاتجاه ليست سواء، **فقد أبدت بعض الأطراف أحياناً رغبةً واضحة في التأثير في معادلة تمثيل المسلمين**، عبر تفضيل توجّهات على أخرى، وهو ما يُعَدّ تجاوزاً، بل أدّى أو سيؤدّي غالباً إلى عرقلة تلك المساعي ذاتها.

كما تشكّل الانطباع بأنّ الحصانة الدينيّة التقليديّة للمساجد والأئمة لم تعُد قائمة بالصورة السابقة. فالمساجد باتت في بعض الدول الأوربية عُرضةً للمداهمات والتفتيشات الأمنيّة، وبصورة فظّة ومتكرِّرة، علاوة على حملات التدقيق في الأوراق الثبوتيّة والوثائق الشخصيّة للمُصَلِّين واحتجاز بعضهم في بلدان أوربية بعينها. والغريب أنّ الأمر يتعلّق أحياناً بمساجد تسهر على خدمتها مؤسّساتٌ وشخصيّاتٌ معروفة باعتدالها. وقد بلغ الأمر حدّ تصريح مسؤولين بارزين بأنهم ماضون في زرع المُخبِرين في المساجد، وهو ما قد يهدِّد في المحصِّلة بانبعاث أجواء غير مريحة للمصلِّين فيها، بل ويتسبّب في تراجع الثقة المتبادلة بينهم.

وقد تمّ تسجيل حالات من الارتباك في مواقف عدد من المؤسّسات والشخصيّات المسلمة، بل ومن الأئمّة والخطباء، في بلدان أوربية عدّة، في التعامل مع النزعة الأمنية الجامحة، مثل صدور نداءات للمسلمين من على المنابر بالتعاون مع الأجهزة الأمنيّة. ودون إغفال الجانب المبدئي في الأمر، فقد بدا أنّ مواقف كهذه ربما جاءت جراء الضغوط المعنوية والإعلامية المتزايدة، أو استباقاً لأي تشويه سياسي أو إعلامي مُحتَمل، بل وربّما تحت وطأة مطالَبات من الجهات المسؤولة. ومع أنّ هذه النداءات لا تخرج في العموم، من الناحية النظرية، عن واجب المسلمين في التحذير من الأذى إذا ما اطّلعوا على شيء من ذلك، فإنّ التعامل مع هذا الملف افتقر إلى الضوابط والتحديدات والتعريفات، بل وتجاهل إمكانيّة إساءة الاستغلال التي يمكن أن

تتمّ في السياق العمليّ. ولعلّ الأخطر؛ أنّ ذلك إنما **رسَّخ نهج التعامل الاستثنائي مع المسلمين في مجتمعاتهم الأوربية**، بمطالبتهم بالقيام بأدوار لا تُطلَب من عموم فئات المجتمع بهذا الشكل ومن خلال المؤسّسات الدينيّة التي يُفترَض أن تتمتّع بالحصانة الأدبيّة.

obeikandl.com